

تحليل الاداء المصرفي

دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين

حاجم محسن محمد

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

مقدمة

يراجع القطاع المصرفي ضغوطاً تقف عائقاً أمام تحقيق أهدافه ومن أبرز مصادر هذه الضغوط (الدولة، المصارف، المودعين، المستثمرين طائفي القروض) ومقابل ذلك مطلوب من هذا القطاع الالتزام بالالتزامات المالية، والالتزام بالثبات، والتشجيع المصادرة عن السلطات المحلية أو المركزية وأداء التزاماته تجاه الزبائن، ولذلك فإن هذا القطاع مسؤول عن اتخاذ السياسات والقرارات المتعلقة بسياسته المالية وتقديمه للتسهيلات اللازمة والخدمات المناسبة للزبائن واتخاذ قرارات الاستثمار.

وكانت عناصر المنافسة بين مصارف القطاع المصرفي تركز على الخدمات التقليدية والتي تقتصر على قبول الودائع وتقديم القروض مقابل نسبة فائدة معينة إلا أن التطورات الحديثة استدعت اللجوء إلى استخدامات جديدة وجيدة في الخدمة والاستثمار معاً أطلق عليها المصرفية الشاملة.

ويعد مصرف الرافدين العراقي واحداً من أبرز المصارف الموجودة في العراق والوطن العربي ومعروف على الصعيد الدولي. فهو يتسم بالعراقة وله فروع في دول مختلفة.

ويتناول البحث الحالي تحليلاً للأداء المصرفي في مصرف الرافدين للفترة بين (1990-2000)

باستخدام بعض المؤشرات المالية.

أولاً :- منهجية البحث

أ - مشكلة البحث

يراجع القطاع المصرفي بشكل عام ومصرف الرافدين بالتحديد، تحديات عدة أبرزها الحصار الجائر المستمر على العراق منذ عام 1990 وتبعاً لذلك تولدت مشكلات عديدة تواجه كل المرافق الخدمية في الاقتصاد العراقي ومنها القطاع المصرفي ومن أبرز هذه المشكلات ازدياد معدلات التضخم وارتفاع الأسعار مما انعكس على البيئة الاستثمارية في العراق. ولذلك انحسر الاستثمار وانحصار الاستثمار يؤدي إلى نوع من التجمد في نشاط القطاع المصرفي ومنها مصرف الرافدين ولهذه المشكلات نتائج مؤثرة على مستوى أداء المصارف.

ب - هدف البحث

يهدف البحث إلى ما يأتي:

1- دراسة واقع الأداء لمصرف الرافدين للفترة من (1990-2000) من خلال استخدام بعض المؤشرات المالية المستخدمة في التحليل.

2- الخروج باستنتاجات وتوصيات تساهم في دفع مستوى الأداء إلى الأفضل.

ج - فرضية البحث

يؤثر البحث على فرضية مفادها:

(يتأثر مستوى أداء مصرف الرافدين بالظروف الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد العراقي، كالتضخم وارتفاع الأسعار وانحصار الاستثمار الناتج عن الحصار الجائر وتعكس مستويات الأداء بعض المؤشرات المالية).

٤- أهمية البحث

تبرز أهمية الدراسات والبحوث في ما تقدمه من نتائج عن مستويات الأداء الحالية وعكس شكل أرقام ومؤشرات تبرز الأداء بشكل واضح. وفي الاقتراحات (التوصيات) التي توضع في ضوء النتائج والتي يمكن ان تؤدي الى الارتقاء بمستوى الأداء.

وتأتي أهمية هذا البحث من خلال ما يفرزه من نتائج وما يصاغ في ضوءها من استنتاجات وتوصيات حول مستوى الأداء المصرفي لمصرف الرافدين. ولكونه مساهمة متواضعة في مسار المعرفة المالية والمصرفية.

٥- عينة البحث

يعد مصرف الرافدين العراقي من المصارف العريقة في العراق والوطن العربي وهو مصرف عريق، أصيل ومعروف على المستوى الدولي ولأجل ذلك اختير عينة لأجراء البحث الحالي لكونه يتميز بالقدم وبزيادة عدد فروع في القطر والوطن العربي.

٦- الأساليب المستخدمة في البحث

استخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية الاعتيادية المعروفة وهي كالآتي: (الزاهي، 1989)

1- الوسط الحسابي ($\bar{X}$) وهو متوسط للقيم لفترة محددة وبحسب بقسمة المجموع على عدد المشاهدات

$$\bar{X} = \frac{\sum X}{n}$$

حيث ان :

$\bar{X}$ - الوسط الحسابي

$\sum X$ - مجموع القيم

n - عدد المشاهدات

2- الانحراف المعياري δ

يكشف هذا المؤشر عن مدى تشتت القيم عن وسطها وكلما زادت قيمته كلما اشر ذلك زيادة الانحراف وبالتالي زيادة المخاطرة في حين ان انخفاضه يعني انخفاض المخاطرة وبحسب كالآتي :

$$\delta = \sqrt{\frac{\sum (X - \bar{X})^2}{n - 1}}$$

حيث ان :-

δ - الانحراف المعياري

X - القيم الأصلية

$\bar{X}$ - المتوسط الحسابي

n - المشاهدات

٣- معامل الارتباط

يعكس هذا المعامل مستوى العلاقة بين متغيرين وقد اعتمد هذا المؤشر لقياس العلاقة بين معدل العائد على الموجودات (ROA) ومعدل تعائد على حق الملكية (ROE) وبحسب وفقاً للمعادلة الآتية :

$$R = \frac{\sum XY - (\sum X)(\sum Y)}{\sqrt{\left[(\sum X^2) - \frac{(\sum X)^2}{n} \right] \left[(\sum Y^2) - \frac{(\sum Y)^2}{n} \right]}}$$

حيث أن :-

R : معامل الارتباط

$\sum XY$: مجموع أول

$\sum X^2$: مجموع ثاني

$\sum Y^2$: مجموع ثالث

ثانياً :- الإطار النظري للبحث

أ- مفهوم وأهمية الأداء المصرفي :- ينطوي مفهوم الأداء على أنه قياس وتحقق للنتائج المتحققة في النشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية أو أنه جميع العمليات والدراسات التي تهدف لتحديد مستوى العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءه استخدامها من خلال المقارنة بين المخطط والمتحقق وذلك من أجل تسخير الموارد المتاحة وأساليبها وبالتالي اتخاذ الخطوات الكفيلة للتيقن بمستوى أداء الوحدة الاقتصادية ونجساور المتطلبات والأخطاء التي تواجه منشآت الأعمال عموماً (الكرجي/2001).

ومن المفاهيم الأخرى عن الأداء هو (مدى استخدام الوحدات الاقتصادية للموارد المادية والبشرية والمالية المتاحة لها في تحقيق الأهداف المطلوبة) أو هي قدره الوحدة الاقتصادية في تحقيق نفس القدر من المخرجات باستخدام قدر أدنى من المدخلات (السوموي، 1988).

وقد حظي الأداء باهتمام المستثمرين ورجال الأعمال والمالكين وعامة الناس ولا سيما في السنوات الأخيرة وذلك بتأثير قوة السوق والعوامل المؤثرة فيه في ضوء التطورات الاقتصادية المستمرة وإبراز مقاييس الأداء ينظر إليها من خلال ربحية السهم (EPS) والنمو فيها وبفئة نسب العائد الأخرى. ونعند فضلية الأداء (حصة السهم) المعولة إلى الإدارة نتيجة معبرة عن أهداف الأداء والتي تستخدم غالباً في خطط الإدارة كذلك نرى ما يتعلق بالمتطلبات التي تعد وسيلة للاستثمار وبالتالي تحقيق المنافع وتعليمها. (Gitman, 2000).

أما الأداء على مستوى المصارف فإنه لا يختلف كثيراً عن منظمات الأعمال الأخرى سواء منها الإنتاجية أو الخدمية، حيث أن المؤشرات تكاد تكون متقاربة لقياس الأداء. وإبراز هذه المؤشرات، حصة السهم وربحية السهم وسجل العائد على حق الملكية ... الخ.

وبعد الأداء المتميز هدفاً استراتيجياً للمنظمات عموماً ومنها المصارف التي أخذت اتجاهات جديدة في مجالات العمل المصرفي ولذلك فإن إبراز مؤشرات الأداء هو تحقيق الهدف.

ب- أدوات الرقابة على الأداء :- هناك عدد من وسائل الرقابة على الأداء في الوحدات الاقتصادية ومن هذه الأدوات disclosures التشغيلية، تقارير الرقابة (التدقيق) ونسب النشاط وفيما يلي استعراضاً لتلك الأدوات (Beatty, 1996).

1- الكشف عن التشفيلية *Operating Statements*

ويقصد به كشف الدخل الذي يعكس حجم الأرباح المتحققة أو الخسائر التي واجهت المصرف حيث تسعى هذه المنظمات إلى تحقيق أفضل النتائج في استخداماتها للكشف عن التشفيلية كأداة مهمة لكل وحدة أو قسم يهدف إلى تحقيق الأرباح وتفادي الخسارة.

2- التدقيق *Auditing*

تأخذ عمادة التدقيق معاني مختلفة، ولكنها عملية تستند إلى السجلات المحاسبية ومراجعتها للتحقق والتدقيق من صحة العمليات الحسابية، من أجل مراجعة الخطط والإجراءات والأساليب والنظم المستخدمة وبما يعود على المصرف بالمنفعة المطلوبة.

3- التقارير *Reports*

هي أدوات لتقييم أداء المنظمات (المصارف) وهذه التقارير ربما تكون تقرير الميزانية العمومية، الأرقام المحاسبية، تقارير عن المشكلات أو عن الأعمال، ودراسة هذه التقارير المختلفة تستطيع الإدارة تحديد أي المجالات بحاجة إلى تقويم وتعديل الأداء.

4- نسب النشاط *Activity Ratios*

إن أبرز نسب النشاط هي نسبة القروض إلى الودائع والطلب على الودائع من وقت إلى آخر ودوران العمل قياساً بوقت العاملتين ونسبة التغطية ومستوى الدخل الحسابي لكل عنصر من العاملين لأعطاء الإدارة معيار يعتمد على نظم الأداء المتكامل.

ج مؤشرات الأداء المصرفي :

إن مؤشرات الأداء المصرفي متعددة وتصلح لقياس وتقييم الأداء المصرفي في القطاع الخاص والمختلط إلا أن البعض منها لا يصلح للتطبيق في المصارف الحكومية ومنها ربحية السهم وحصة السهم من مقسوم الأرباح ولذلك سيتم الاستعاضة عن هذين المؤشرين بسميتين أخرى هي ربحية الدينار الواحد وحصة الدينار من التوزيعات حيث اعتبرت حصة الخزينة بمثابة مقسوم أرباح للمالكين والتي هي الدولة وسيتم تناول هذه المؤشرات كالآتي : (RossK, 1999)

1- معدل العائد على حق الملكية *(Return on equity capital)*

يهتم المستثمر بمعدل العائد على حق الملكية *(ROE)* باعتباره مؤشراً يحظى باهتمام المالكين ومعبراً عن مستوى العائد الذي يستحقه رأس المال المملوك، كما يعبر عن نجاح المصرف في تحقيق الربحية. وبعد معيار لقياس المنفعة التي سيحصل عليها المالكين من استثماراتهم، ويستخرج هذا المعدل وفقاً للصيغة الآتية :

$$ROE = \frac{NI}{E}$$

حيث أن :-

معدل العائد على حق الملكية = ROE

NI = الدخل الصافي

E = حق الملكية

2- معدل العائد على الموجودات *Return on Assets*

ويدعى أيضاً معدل العائد على الاستثمار *(ROI)* لأن الموجودات الكلية *(Assets)* هي الأموال المستثمرة في العمليات التشغيلية وبحسب بقسمة الربح بعد الفائدة والضريبة على مجموع الموجودات (الاستثمار) ويعبر هذا

المؤشر على مستوى الأداء التشغيلي لمنظمات الأعمال ومنها المصارف ويستخدم في تقييم المشروعات ودراسته اتجوى الاقتصادية والمالية وهو من معايير الربحية التجارية غير القائمة على خصم المجرى النقدي وصيغة حسابه هي :-

$$ROA = ROI = \frac{NI}{TOTAL \text{ ASSETS}}$$

حيث أن :-

معدل العائد على الموجودات = ROA

الربح بعد الفائدة والضريبة = NI

3- هامش الفائدة الصافي : (Net Interest Margin)

هو الفرق بين ما نحصل عليه المصارف من الفوائد المستوفاة من قبلها عن القروض التي تمنحها إلى المستثمرين (المدينين) وبين ما تدفعه إلى المودعين كفوائد عن الودائع في حسابات التوفير أو غيرها، وبعد موافق من مستوى أداء المصرف في كيفية منح القروض إلى طائفتها مقابل فائدة تقوم ما يمنحها إلى المودعين ونحسب وفقاً للصيغة الآتية :

$$NIM = \frac{I_1 - I_2}{A}$$

حيث أن :-

هامش الفائدة الصافي = NIM

الفائدة المستحصلة عن منح القروض = I_1

الفائدة المدفوعة إلى المودعين = I_2

حجم الموجودات الكلية = A

4- ربحية الدينار (Earning Per Dinar)

إن مؤشر ربحية الدينار الواحد هو مقابل لمؤشر ربحية السهم، فمما إن القيمة الاسمية للسهم هي دينار واحد ولذا اعتمد رأس المال المدفوع وهو رأس المال الاسمي المقابل للدينار في مصروفات من معيارها الفداغ الحاصل .

وبعبر المؤشر عن مستوى الأداء المتمثل بنصيب الدينار الواحد من الربحية وإن ارتفاع هذا المؤشر تدل على حسن الأداء وارتفاع مستوى الكفاءة، ويستخرج وفقاً للصيغة الآتية:-

$$EPD = \frac{NI}{CP}$$

حيث أن :-

ربحية الدينار الواحد : EPD

التحلل الصافي : NI

رأس المال المدفوع : CP

5- حصة الدينار من التوزيعات : (Dividend per Dinar)

اعتمدت حصة الخزينة باعتبارها مقابلة لمقسوم الأرباح في القطاع الخاص والمختلط ونفس صيغة ربحية الدينار، ويعبر هذا المؤشر عن نصيب الدينار الواحد من حصة الخزينة، وبالتالي فإن ارتفاع هذه النسبة مؤشر عن حسن الأداء وارتفاع مستوى الكفاءة وبحسب، وفقاً للصيغة الآتية :-

$$DPD = \frac{D}{CP}$$

حيث أن :-

حصة الدينار من التوزيعات = DPD

حصة الخزينة (لمقسوم الأرباح) = D

رأس المال المدفوع = CP

6- هامش صافي الربح التشغيلي : (Operating Profit Margin)

يعد هذا المؤشر من المؤشرات القيمة المعبرة عن الأداء التشغيلي في المصارف لأنه حصيلة النشاط التشغيلي، والخدمات المصرفية خلال عام كامل ويقدر ما تكون إدارة المصرف كفاءة وشفافية فأنها تستطيع الارتقاء بمستوى الربح التشغيلي تبعاً لمستوى النشاطات والأعمال التي تمارس خلال السنة وبحسب، وفقاً للصيغة الآتية :-

$$OPM = \frac{EBIT}{I}$$

حيث أن :-

هامش الربح التشغيلي = OPM

الربح قبل الفائدة والضريبة = $EBIT$

حجم الاستثمار = I

7- هامش الربح الصافي : (Net Profit Margin)

وهو مقدار أو نسبة صافي الربح المتحقق إلى الإيرادات المتحققة من النشاط المصرفي خلال الفترة المالية، ويعد من مؤشرات الأداء المصرفي المعبرة عن كفاءة الأداء إذا كان مرتفعاً ومعبراً عن تدني مساهمة الأداء المصرفي إذا كان منخفضاً وبحسب وفقاً للمعادلة الآتية : (Hempel et. SImonson 1999)

$$NPM = \frac{NI}{R}$$

حيث أن :-

هامش الربح الصافي = NPM

صافي الدخل = NI

الإيرادات = R

8- نسبة استغلال الموجودات (Assets Utilization Ratio)

يشير مؤشر استغلال الموجودات إلى مدى كفاءة إدارة المصرف في استغلال الموجودات المتوفرة لديها من أموال عنية وقريبة في تحقيق الإيراد المجزي خلال السنة المالية، حيث أن الإدارة الكفوة والقدرة على

اتخاذ القرار الاستثماري المناسب الذي يحقق عائد أفضل مقابل مخاطرة أقل، هي الإدارة القادرة على استغلال موجوداتها في الاستثمار وحسب هذا المؤشر وفقاً للتصيغة الآتية :-

$$Assets \text{ utilization} = \frac{R}{A}$$

حيث أن :-

استغلال الموجودات : $Assets$

البرادات : R

الموجودات : A

9- الرافعة المضاعفة *Leverage Multiplier*

تعد الرافعة المضاعفة أداة أو وسيلة لمضاعفة الربحية وهذا ما يؤكد أصحاب المدخل التقليدي في تدبير، يتم إلى المديونية (الاقتراض) والهيكل المالي وهو الموضوع الذي كان وما يزال مثار جدل فكري في السجل المالي والمصرفي، حيث يعد استخدام المديونية مؤشراً عن حجم الاقتراض في التمويل ويبرز ذلك في منشآت الأعمال عموماً ويعتقد أن تأثيره يكاد منخفض جداً في المؤسسات المصرفية وذلك لأن القطاع المصرفي هو القطاع المستحسن بالإقراض للمؤسسات الأخرى ولذلك قلته من النادر أن تحتاج المصارف إلى المديونية وحسب هذا المؤشر وفقاً للتصيغة الآتية : (Hempel & Smonson 1999)

$$LM = \frac{A}{E}$$

حيث أن :-

الرافعة المضاعفة : LM

الموجودات : A

حق الملكية : E

أي كم مرة الموجودات يفوق حق الملكية .

د- المخاطر التي تواجه الأداء المصرفي :

تواجه الأداء المصرفي عدة أنواع من المخاطر أبرزها الآتي : (Hempel & Smonson 1999)

1- مخاطرة السيولة *Liquidity Risk*

تبين محاذير السيولة العلاقة بين السيولة التي يحتاجها المصرف لمواجهة تدفقات الودائع الخارجة (الدائنين على الودائع) والزيادة في الافتراض وفي هذه الحالة قد يلجأ المصرف إلى بيع ما لديه من موجودات أو اتسعي للحصول على القروض لمواجهة الطلب المتزايد على الودائع وهذه العلاقة تحدد مؤشر مخاطرة السيولة التي تواجه المصارف في مثل هذه الحالات، وتعد السيولة العالية مؤشراً للامان ولكن يقابلها عائد منخفض، وتعد الاستثمارات قصيرة الأجل أفضل امناً من الاستثمارات طويلة الأجل الأكثر ربحية ونفاس محاذير السيولة وفقاً للمعادلة الآتية :-

$$LR = \frac{\text{Short-term Securities}}{\text{Deposits}}$$

مخاطرة السيولة = الأوراق المالية قصيرة الأجل

الودائع

2- مخاطرة معدل الفائدة *Interest Rate Risk*

مخاطرة معدل سعر الفائدة تتعلق بالتغيرات في العوائد والتضخم للموجودات والمطلوبات الناتجة عن حركة أسعار الفائدة وبداية قياس هذه المخاطرة هو حساسية الموجودات والمطلوبات لنسبة الفائدة، عملياً في الأثرات التي تتوسع فيها حركة أسعار الفائدة المستقبلية هذه النسبة تعكس مخاطرة المصرف تجاه حركة أسعار الفائدة وبحسب هذا المؤشر وفقاً للصيغة الآتية :-

$$IPR = \frac{Int - Sens - Assets}{Int - Sens - Liabilities}$$

مخاطرة معدل الفائدة - الموجودات الحساسة للتغير في سعر الفائدة
المطلوبات الحساسة للتغير في سعر الفائدة

3- المخاطرة الائتمانية *(Credit Risk)*

المخاطرة الائتمانية أو المصرفية هي مخاطرة عدم دفع القوائد المستحقة على الأوراق المالية أو القروض في المواعيد المحددة للتسديد وبحسب هذه المخاطرة وفقاً للصيغة الآتية

$$CR = \frac{Medium - loans}{Assets}$$

أي أن :

المخاطرة الائتمانية = القروض متوسطة الأجل
الموجودات

4- مخاطرة رأس المال *Capital risk*

مخاطرة رأس المال المصرفية مؤشر لحجم الموجودات التي ربما تتخففت قبل تعرض المركز المالي أو المودعين إلى الخطر ويقاس هذا المؤشر بنسبة رأس المال (حق الملكية) إلى الموجودات، ولذلك بعد مؤشر معدل العائد على حق الملكية من مؤشرات الربحية المهمة والذي يعتمد بأنه يتضاعف باستخدام الزيادة المضاعفة وبحسب هذا المؤشر وفقاً للصيغة الآتية :

$$CR = \frac{Capital}{Assets}$$

رأس المال (حق الملكية)

أي أن مخاطرة رأس المال =
الموجودات

5- المركز المالي *(Financial Position)*

يعبر المركز المالي *(CFP)* لمنظمات الأعمال عن مستوى القدرة المالية التي تساعد المنظمة في التوسعات التي ترغبها في مجالات استثمارية تعتقد ان هذه المجالات أو الفرص الاستثمارية ذات عائد أفضل ومخاطرة أقل، أو إمكانية تسديد الالتزامات المالية ان وجدت في أوقات الاستحقاق، والمركز المالي هو عبارة عن مقدار الموجودات المتوفرة لدى المنظمة من موجودات عينية أو نقدية، ويتعزز المركز المالي للمنظمة إما من الأرباح المحتجزة والتي هي نسبة من الأرباح المتحققة يتم احتجازها وأضافتها إلى موجودات المنظمة، أو

عن طريق إصدار أسهم جديدة وهذا يعني دخول مساهمين جدد (أضافيين) من خارج المنظمة وتستخدم المعادلة الآتية في حساب المركز المالي (Jempel & Simonso, 1999)

$$W = B_1 / (1+r)^1 + B_2 / (1+r)^2 + B_3 / (1+r)^3 + \dots + B_n / (1+r)^n$$

حيث أن :-

المركز المالي - W

صافي التدفق النقدي - B

معدل الخصم - R

ثالثاً : تحليل مؤشرات الاداء المصرفي

١. معدل العائد على حق الملكية (ROE):

من الجدول رقم (١) يتضح ان متوسط المدة لمعدل العائد على الملكية (ROE) بلغ (69.1%) وقد تأثر بالمعدلات المتحققة خلال الفترة من (1999-2000) وهي الفترة التي ازدادت فيها معدلات التوظيف بشكل متزايد بسبب الحصار الجائر حيث بلغ أعلى مستوى له سنة 2000 والذي بلغ (108%) وأدنى مستوياته كانت سنة 1996 وكانت (58.8%) اما المدة من سنة (1990-1994) فقد تراوح هذا المؤشر بين (0.35-1) كأعلى مستوى له سنة 1990 وأدنى مستوياته كان سنة 1993 يساوي (0.202) وهذه المدة تعكس تقارباً حيث لم يكن الاختلاف كبيراً.

جدول رقم (1)

معدل العائد على حق الملكية (ROE)

متوسط ال	2000	99	98	97	96	95	94	93	92	91	90	النسبة
												معدل العائد
1	180	181.1	112.6	124	58.8	102	.261	.202	.237	.291	.354	على حق الملكية

٢. تحليل معدل العائد على الموجودات (ROA)

يبين الجدول رقم (٢) معدل العائد على الموجودات (الاستثمار) للمدة (2000-1999) حيث بلغ متوسط المدة (0.11) وعلى مستوى السنوات بلغ أعلى مستوى له سنة 2000 وكانت النسبة (0.021) في حين أدنى مستوياته كانت سنة 1994 حيث بلغت (0.003) وعند مقارنة هذا المعدل مع معدل العائد على حق الملكية يبين ان الفرق بين المعدلين كبير ويرجع سبب ذلك الى انخفاض حق الملكية، وهي سمة مميزة لكل المصارف حيث ان الأموال المنوفرة لديها تعود للمودعين ويقوم باستثمارها في مجالات معينة للحصول على عائد من هذا الاستثمار. ورغم حجم هذه الأموال الكبير إلا ان معدل العائد على الموجودات لا يتناسب مع حجمها ويشير ذلك الى تدني مستوى كفاءة إدارة وتشغيل واستثمار هذه الأموال.

مادة دلتمة بابل / العلم الإدارية والقانونية / المجلد ٥ / العدد ٢ / ٢٠٠٦

جدول رقم (2)

معدل العائد على الموجودات (ROA)

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	متوسط المدة
معدل العائد على الموجودات	.020	.016	.010	.005	.003	.009	.006	.011	.002	.013	.021	.011

3- هامش الفائدة الصافي (NIM)

يشير الجدول رقم (١) إلى انخفاض هامش الفائدة الصافي المتحقق، حيث بلغ متوسط المسد (0.011) وكان يت أعلى مستوياته سنة 2000 حيث بلغت السنة (0.025) وأدناه لسنتي 1999, 1998 ويشير هذا الانخفاض إلى أن إدارة المصرف كانت تدفع فائدة إلى المودعين على إيداعاتهم لا دول كثير عن الفائدة التي تحصل عليها إدارة المصرف من استثمار الودائع في منح القروض، وربما يعود ذلك إلى الظروف الاقتصادية التي لا تسمح للمستثمرين على الاقتراض نظراً لانحسار مجالات النشاط والاستثمار الاقتصادي، أو أن المصرف لم يبدل لديه الصلاحيات للدخول في مجالات استثمارية في القطاع الخاص والمختلط كإجراء وبيع الأسهم أو الدخول في استثمارات عقارية قد تحقق له العائد الأفضل.

جدول رقم (3)

هامش الفائدة الصافي (NIM)

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	متوسط المدة
هامش الفائدة الصافي	.021	.017	.012	.007	.007	.013	.009	.013	.012	.015	.025	.014

4- ربحية الدينار EPD

بلغ متوسط ربحية الدينار الواحد (3) ثلاثة دنانير وهي ربحية معقولة، حيث أنها تساوي ثلاثة أضعاف الدينار كما يوضح ذلك الجدول رقم (4) وبلغت أعلى ربحية على مستوى السنوات (8.59) دينار سنة 2000 وحسب سنة 1997 بالدرجة الثانية حيث بلغت الربحية (7.95) دينار بينما كانت السنوات (1999-1998) أقل من الدينار، ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية التي يمر بها القطر حيث ما زالت هذه الظروف قائمة، لهذا الأكثر الكبير في انحسار النشاط الاقتصادي.

جدول رقم (۱۰۱)

ربحية الدينار (1 دينار) (EQD)

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	متوسط المدة
ربحية الدينار	279	614	556	498	690	45	259	795	21	454	859	3

5. حصة الدينار من التوزيعات (D/PD)

بلغت حصة الدينار من التوزيعات (حصة الخزينة) التي سبق اعتبارها مقابلة لمقسوم الأرباح الذي يوزع على المالكين في محارف القطاع الخاص والمختلط كمتوسط (2.34) دينار وعلى مستوى المسددة تأرجحت بين الأرباح والالتخافض، ويرجع ذلك إلى مستوى الأرباح المتحققة الغير مستقرة حسب النشاط المصرفي، المالي للمصارف خلال السنوات موضوع البحث إلا أن أعلى مستوى كان لسنة (1997) حيث بلغت (5.96) دينار وأدنى مستوى كان لسنة (1993) حيث بلغت (0.374) كما يوضح ذلك الجدول رقم (5) .

جدول رقم (5)

حصة الدينار من التوزيعات (دينار) (DPR):

الفترة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	متوسط الفترة
حصة الدينار من التوزيعات	2,711	1,481	1,417	1,374	1,518	3,4	1,94	5,96	94	2,42	5,43	2,24

(١) شامبين الريح التشغيلي (MAM)

يعبر الجدول رقم (6) الذي يتضمن هامش الربح التشغيلي للمدة من (1990-2000) عن مستوى أداء ما يخص ولكل السنوات، لاسيما ان هذا المؤشر هو عبارة عن نسبة الربح التشغيلي المتحقق على حجم الموجودات وهذا يعني ان البسط منخفض جداً والمقام مرتفع ، حيث ان الموجودات لمصرف الراجحي مرتفعة لتصل سنوات المدة. بعد ثبوت متوسط المدة (0.014) وأعلى مستوى له خلال السنوات كان في عامي (1994-2000) . وأندناه سنة 1998 وحيث بلغ (0.002) وحلاسة التحليل ان مستوى هامش الربح التشغيلي منخفض جداً .

جدول رقم (6)

هامش الربح التشغيلي (OPM)

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	متوسط المدة
الرياح الشمسية	.016	.01	.01	.005	.04	.01	.006	.011	.002	.013	.04	.014

7- هامش الربح النصافي (NPM)

يحسب هذا المؤشر بقسمة الربح الصافي على الإيرادات، أي مقدار ما يشكله الربح المتحقق من الإيرادات المتحققة السنوية ولذلك كانت نسب هذا المؤشر مقبولة لأغلب السنوات، حيث إن الإيرادات المصرفية لا ترقى إلى مستوى حجم الموجودات وهذا خلاف منشآت الأعمال الأخرى التي تكون مبيعاتها (إيراداتها) تفوق

موجوداتها في اغاب الأحيان ولذلك بلغ متوسط المدة (0.282) وكان أعلى مستوى له سنة 1990 حيث بلغ (0.494) وهذه السنة تختلف عن بقية السنوات باعتبارها أولى سنوات الحصار ولم تكن متأثرة كثيراً بمعدل التخفيض.

جدول رقم (7)

هامش الربح الصافي (NPM)

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	متوسط المدة
هامش الربح	0.494	0.431	0.284	0.151	0.143	0.37	0.161	0.253	0.187	0.269	0.364	0.282

8- نسبة استغلال الموجودات (NUR)

يوضح الجدول رقم (8) ان نسبة استغلال الموجودات كانت ولكل السنوات منخفضة وليست بمستوى المطلوب، لاسيما وان حجم الموجودات كان كبيراً جداً لكل المدة، حيث بلغ متوسط المدة (0.05) وكان أعلى مستوى للاستغلال سنة 2000 بلغ (0.057) وأدنى نسبة استغلال كانت سنة 1994 بلغت (0.004)، وينظر ذلك الى عدم تمكن إدارة المصرف من استثمار هذه الموجودات الاستثمار الأمثل حيث ان الظروف الاقتصادية يجب ان لا تكون دائماً السبب الرئيس في هبوط الاستثمار، بل يجب البحث عن فرص جديد وخلق هذه الفرص حسب الظروف.

جدول رقم (8)

نسبة استغلال الموجودات (NUR)

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	متوسط المدة
استغلال الموجودات	0.04	0.016	0.01	0.034	0.003	0.026	0.006	0.015	0.014	0.018	0.057	0.05

9- الرافعة المضاعفة (L/M)

يعبر هذا المؤشر عن مقدار حجم الموجودات مقابل حق الملكية، أي كم مرة حجم الموجودات يعبر حق الملكية ولذلك فارتفاع هذا المؤشر يعني ان حق الملكية منخفض وهذا هو شأن المصارف عموماً، لاسيما ان لجنة بازل، قد قررت في احد مقرراتها ان لا يقل رأس المال الممتلك من حجم الودائع عن نسبة (8%) في الدول المستقرة وعن (10%-15%) في الدول غير المستقرة ورغم ذلك فان النسبتين قياساً بحجم الودائع منخفض جداً، فانخفاض المؤشر يعطي ضمناً للمودعين وارتفاعه يعطي مؤشر عكسياً، وفي الجدول رقم (9) ظهر ان متوسط المدة كان (77.84) وكان هذا المؤشر منخفض للسنوات (90-93) لكنه بدء بالارتفاع اعتباراً من سنة 1994 بسبب مؤشرات الحصار الجائر، وكان أعلى مستوى له سنة 1998 حيث بلغ (141.191) مرة.

جدول رقم (9)

الرافعة المضاعفة (LMM)

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	متوسط المدة
الرافعة المضاعفة	18.073	15.628	24.706	39.332	68.337	124.472	100.35	136.805	141.191	86.683	77.84	75.79

٢- تحليل المخاطر *Analysis of Risks*

١- تحليل مخاطرة السيولة (FRA):

يوضح الجدول رقم (10) مخاطرة السيولة خلال الفترة من (1990-2000) ومن خلال مراجعة البيانات يتبين ان المخاطرة مرتفعة في مختلف السنوات ولاسيما في السنوات (1991, 1992, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000) وبمتوسط مقداره (0.226) للمدة.

وبعد السيولة ذات أهمية كبيرة في عمل المصارف لاسيما ان الودائع التي تحتفظ بها المصارف مرتفعة. ولذلك فان طلب الودائع المفاجئ قد يحدث إرباكاً في عمل المصارف، وقد يبلغ أعلى مستوى لهذه المخاطرة سنة 1990 حيث بلغت المخاطرة (0.855) وأدنى مستوى لها سنة 1993 حيث بلغت (0.012) وكان متوسط المدة (0.226).

جدول رقم (10)

مخاطرة السيولة (FRA)

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	متوسط المدة
مخاطرة السيولة	1.45	1.86	2.56	3.88	3.22	3.20	1.65	2.06	1.66	1.75	1.62	2.26

٢- تحليل مخاطرة أسعار الفائدة (IRR)

تقاس هذه المخاطرة من خلال نسبة الموجودات الحساسة للتغير في أسعار الفائدة على المطلوبات الحساسة للتغير في أسعار الفائدة أيضاً، وقد تأرجحت بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة البحث، كما يبين ذلك الجدول رقم (11). وكانت أعلى نسبة هي نسبة (1990) تليها نسبة 1991، بينما كانت منخفضة لبقية السنوات مما اذهر على متوسط المدة حيث كانت (0.225). ان ارتفاع نسبة الموجودات الحساسة للتغير الى المطلوبات الحساسة للتغير في أسعار الفائدة تشير الى انخفاض هذه النسبة يشير الى ارتفاع المخاطرة، الا ان هذا المؤشر غير فعال بالنسبة لمصرف الرادين لعدم فعالية أسعار الفائدة اصلاً ولكون المصرف تعود ملكيته للدولة. ويصح ذلك في المصارف التي تعود للقطاع الخاص وفي الاقتصاديات الرأسمالية:

جدول رقم (11)

مخاطرة اسعار الفائدة

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	متوسط المدة
مخاطرة اسعار الفائدة	8.47	8.24	1.69	0.89	2.05	1.11	0.33	0.12	0.43	0.30	0.64	0.25

3- تحليل المخاطرة الائتمانية (CaR)

شكلت القروض الممنوحة من قبل المصرف الى المقترضين نسبة عالية سنة 1990 بلغت (0.792) في حين انخفضت هذه النسبة الى (0.15) سنة (1991) واستقرت كذلك عام (1992) عند هذه النسبة، ثم انخفضت الى (0.083) سنة 1993، ثم ازدادت الى (0.197) سنة 1994، وانخفضت الى (0.11) سنة 1995 وهكذا استمرت بين الارتفاع والانخفاض، حتى بلغ ادنى مستوياتها سنة 1997 حيث بلغت (0.012) وكان متوسط المدة (0.156). مما يعني ان المخاطرة منخفضة، وهذا المؤشر يشير الى ان توجهات المستثمرين ورجال الاعمال على الاقتراض لم يكن بالمستوى المطلوب، فالاستقرار النسبي عام 1990 الذي ارتفع بسببه الاقتراض والتي كانت (0.792) في حين بدء الانخفاض مع سنوات الحصار الجائر وذلك بسبب ركود النشاط الاقتصادي والاستثماري، حيث يرى المستثمرين بانهم سيتعرضون الى المخاطرة عند الاقتراض لعدم وجود مجال استثماري سامون المخاطر. كما يبين ذلك الجدول رقم (12).

جدول رقم (12)

المخاطرة الائتمانية

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	متوسط المدة
المخاطرة الائتمانية	0.792	0.15	0.15	0.083	0.197	0.11	0.033	0.092	0.12	0.03	0.64	0.156

4- تحليل مخاطرة رأس المال (CaR)

يوضح الجدول رقم (13) متوسط المدة البالغ (0.024) وهي نسبة منخفضة وكانت على مستوى سنوات البحث منخفضة ايضاً ووصلت اعلى مستوياتها (0.065) سنة 1990 وادنى المستويات (0.007) للسنتين 1998, 1999. ان هذه النسبة تؤثر نسبة الموجودات التي يمكن ان تغطي برأس المال الممتلك (حق الملكية). ولذا انعكس على حق الملكية بزيادة بانخفاض رأس المال الممتلك وينخفض بزيادته لأن المقام اذا اصبحت مرتفعاً في معادلة عائد الملكية يؤدي الى انخفاضه. ولكن هذه النسبة تؤثر مدى المخاطرة التي تواجه المصرف بانخفاض حق الملكية وحسب الظروف الاقتصادية اذا كانت مستقرة او غير مستقرة.

جدول رقم (13)

مخاطرة رأس المال (Ca.R)

متوسط المدة	2000	99	98	97	96	95	94	93	92	91	90	النسبة
مخاطرة رأس المال	0.024	0.012	0.007	0.007	0.009	0.010	0.008	0.015	0.027	0.044	0.064	0.065

ي - تحليل المركز المالي :

بالمستخدم النموذج المبين أدناه :

$$W = B_1/(1+r)^1 + B_2/(1+r)^2 + B_3/(1+r)^3 + B_n/(1+r)^n$$

تم حساب المركز المالي لمصرف الراجحي ولمدة زمنية امتدت أحد عشر سنة واعتمد معدل العائد على الاستثمار كمعدل خصم (r) ضمن المعادلة وكان المركز المالي المحسوب (55,472.47) ألف دينار . وقد تأثرت نتيجة المعادلة بمعامل الخصم للسنوات (1995-2000) نظراً لارتفاع معدل التضخم، الأمر الذي جعل العائد المستخدم بشكل غير اعتيادي مما أثر على معامل الخصم ولذلك كان المركز المالي بالمبلغ المذكور واثراً لا يتناسب مع الظروف الحالية وضخامة الأموال المتوفرة لدى المصرف رغم أن أغلب الموجودات المصرفية تعود للمودعين.

رابعاً :- التحليل الإحصائي

يتناول هذه الفقرة التحليل الإحصائي لأبرز أربع مؤشرات للاداء المصرفي وهي :

- 1- معدل العائد على حق الملكية $R(M)$
- 2- معدل العائد على الموجودات $R(OA)$
- 3- ربحية الدينار ROI
- 4- متوسط الأرباح للدينار ADD

ولذلك باعتماد الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف كمقياسين للمخاطرة ومعامل الارتباط لقياس العلاقة بين المؤشر الأول والثاني والعلاقة بين المؤشر الثالث والرابع وقد تبين من التحليل وكما موضح في الجدول رقم (14) واتجهت ل رقم (15) :-

1- بلغ المتوسط الحسابي لمعدل العائد على حق الملكية (69.1) دينار لكل دينار مستثمر وهو عائد مرتفع إذا أخذنا محروفاً والكلفة لا تشير الى عائد اعتيادي وأسباب ذلك هو معدلات التضخم المرتفعة جداً الناتجة عن تضخم جابر لأكثر من عشر سنوات ونفس الأسباب كان المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الموجودات مرتفعاً هو الآخر.

2- يشير δ الى انخفاض المخاطرة لمعدل العائد على الموجودات حيث بلغ (0.0063) ولكنه كان مرتفعاً بالنسبة لمعدل العائد على حق الملكية حيث بلغ (73.91) دينار وبلغ معامل الاختلاف (0.051) لمعدل العائد على الموجودات في حين كان (1.07) لمعدل العائد على حق الملكية ويشير ذلك الى أن المخاطرة التي كانت تواجه معدل على حق الملكية مرتفعة، أو بالنسبة لمعدل العائد على الموجودات فكانت مرتفعة، يعزى ذلك

ضعف العلاقة بين المتغيرين حيث كان معامل الارتباط ضعيف جداً وغير معنوي بلغ (0.06) ويعزز ذلك معامل التحديد الذي بلغ (0.0036) وهذا يعني ان لا تأثير لأحد المتغيرين على الآخر .

جدول رقم (14)

التحليل الإحصائي (ROA) و (ROE)

المؤشر	$\bar{X}$	δ	CV	R	R^2
ROA	10.5	0.063	0.051	0.06	0.0036
ROE	69.1	73.91	1.07		

3. بلغ المتوسط الحسابي لربحية الدينار الواحد (2.99) و (2.4) دينار لمفهوم الارباح لكل دينار وكانت المخاطرة عالية بالنسبة لـ (E/PD) حيث كانت (3.03) في حين كانت (2.01) لـ (D/PD) ويعبر ذلك عن درجة المخاطرة التي تواجه كل منها وكان معامل الاختلاف (1.01) لـ (E/PD) في حين كان (0.81) لـ (D/PD). إضافة الى عدم وجود علاقة بين المؤشرين يعزز ذلك معامل الارتباط الذي كان ضعيفاً وغير معنوي وكان (0.0285) ومعامل التحديد الذي كان (0.00081) مما يشير الى انه لا تأثير لأحد المتغيرين على الآخر، به ضح ذلك الجدول رقم (15).

جدول رقم (15)

التحليل الإحصائي لـ D/PD و E/PD

المؤشر	$\bar{X}$	δ	CV	R	R^2
D/PD	2.4	2.01	0.81	0.0285	0.00081
E/PD	3.99	3.03	1.01		

خامساً :- الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

- 1- ارتفاع معدل العائد على حق الملكية (ROE) ولا سيما خلال السنوات (1995-2000) وذلك بسبب انخفاض رأس المال الممتلك وتأثره خلال هذه السنوات بالتضخم.
 - 2- انخفاض معدل العائد على الموجودات (ROA) لكل سنوات البحث بسبب ضخامة حجم الموجودات وعدم تناسب العائد المتحقق مع حجمها.
 - 3- انخفاض هامش الفائدة الصافي لكل سنوات البحث، ويشير ذلك الى قلة اقبال المقترضين على القروض بسبب الظروف الاقتصادية حيث لا توجد استثمارات منجحة .
 - 4- انخفاض ربحية الدينار وحصة الدينار من التوزيعات بسبب انخفاض العائد المتحقق .
 - 5- انخفاض حجم الربح التشغيلي قياساً بحجم الموجودات المتوفرة لدى المصرف.
 - 6- ارتفاع هامش الربح الصافي قياساً بالإيرادات المتحققة.
 - 7- كانت نسبة استغلال الموجودات منخفضة لكل سنوات البحث.
 - 8- ارتفاع حجم الموجودات قياساً بحق الملكية ولكل سنوات البحث .
 - 9- كانت العلاقة بين المؤشرات المعبرة عن مستوى الاداء ضعيفة ولا تشير الى تأثر المؤشرات بوضوح.
 - 10- اشار التحليل الإحصائي الى ارتفاع المخاطرة لبعض المؤشرات وانخفاضها لمؤشرات اخرى.
- من خلاصة ما تقدم يعد اداء مصرف الرافدين خلال الفترة من (1990-2000) ضعيفاً.

ب- التوصيات

يوصي الباحث بما يأتي :-

- ١- اعتماد مصرف الرافدين سياسة صيرفية شاملة وعدم الاقتصار على النشاط التقليدي في قبول الودائع والافراض والعمليات المصرفية المحدودة الاخرى.
- ٢- التحول في مجالات استثمارية متعددة، كشراء الاسهم والسندات الحكومية والاستثمار في مجال العقار والسياحة.
- ٣- دراسة وتحليل الفرص الاستثمارية من حيث العائد والمخاطرة قبل اتخاذ قرار الاستثمار فيها.
- ٤- الاستعانة بالمكاتب الاستشارية الادارية والاقتصادية لدراسة جدوى الاستثمارات قبل اتخاذ قرار الاستثمار بها.
- ٥- الاستفادة من حرجى اقسام العلوم المالية والمصرفية في المجالات الاعرافية لاستبدال الكادر غير المؤهل تأهيلا نظاميا مناسباً.

مراجع البحث

- ١- الكرخي، مجيد عبد جعفر، مدخل الى تفويم الاداء في الوحدات الاقتصادية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001.
- ٢- الراوي، خالص محمود، المدخل الى الاحصاء، جامعة الموصل، 1989.
- ٣- السرموي، يحيى تائي حمادي، تقييم كفاءة الاداء، دراسة محاسبية مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد كجزء من متطلبات درجة الماجستير في المحاسبة، بغداد، ايلول، 1988.
- 4- Gitman -J- Lawrence, Principles of managerial finance, 1999.
- 5-Bexely, B, James, Banking management prentice hall of India private limited New Delhi, 1996.
- 6- Rose, S, Peter, commercial Bank management N.Y 1999.
- 7- Hempel, H, George & Simonson, G, Donald, Bank management, John wiley & sons, New York, 1999.